الهيئات الاقتصادية تأمل أن ينعكس تشكيل الحكومة إيجاباً على القطاعات وتقرر إعداد ورقة اجتماعية ـ اقتصادية مع الاتحاد العمالي لتسليمها للمسؤولين

28/2/2014

Title	الهيئات الاقتصادية تأمل من الحكومة وضع خطة إنقاذية واستراتيجية عاجلة القصار لـ"النهار": ورقة المطالب لم تنجز بعد وسنرفعها فور الثقة بالحكومة				
Website	http://www.annahar.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	ورقة مشتركة من «الهيئات» و«العمالي» للحكومة				
Website	http://www.assafir.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية تأمل أن ينعكس تشكيل الحكومة إيجاباً على القطاعات وتقرر إعداد ورقة اجتماعية ـ اقتصادية مع الاتحاد العمالي لتسليمها للمسؤولين				
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية والإتحاد العمالي العام يعدان ورقة عمل تتضمن رؤية للواقع الاقتصادي والاجتماعي				
Website	http://www.aliwaa.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية طالبت الحكومة بالاهتمام بالوضع الاقتصادي بالتوازي مع الملف الأمني				
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية :لإيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما يوازي الملف الأمني والتنسيق مع الاتحاد العمالي لإعداد ورقة عمل موحدة				
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات» تطالب الحكومة باستراتيجية عاجلة لانقاذ الاقتصاد: يجب ايجاد حل سريع لمشكلة العمالة السورية في لبنان				
Website	http://www.elshark.com	Date	28/2/2014	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية: لإيلاء الاقتصاد الاهتمام				
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	28/2/2014	Page	

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

هيئات الاقتصادية تأمل من الحكومة وضع خطة إنقاذية واستراتيجية عاجلة القصار لـ"النهار": ورقة مطالب لم تنجز بعد وسنرفعها فور الثقة بالحكومة

!

الهيئات أبقت اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة التطورات .

28شباط 2014

أملت الهيئات الاقتصادية من الحكومة وضع خطة بالتنسيق معها لإنقاذ الاقتصاد وانتشاله من حال الركود الراهنة، مشيرة الى انها قررت بالتعاون مع الاتحاد العمالي العام، اعداد ورقة عمل تتضمن رؤيتهما لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي "لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية على أمل أن يتم أخذها في الاعتبار، وخصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، تجاوزت المعقول."
وقال رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار لـ"النهار"، ان الورقة المطلبية التي لم تنجز على نحو نهائي بعد، سترفع الى الحكومة فور نيلها ثقة مجلس النواب، اي عمليا بعد انجاز البيان الوزاري، مشيرا الى ان الهيئات طلبت لقاء رئيس الحكومة تمام سلام، "الامر الذي قد يتحدد موعده الاسبوع المقبل."
وكانت الهيئات عقدت اجتماعا اول من امس برئاسة القصار، وابقت اجتماعاتها مفتوحة لمواكبة التطورات واتخاذ المواقف الملائمة في شأنها. واذ رحبّت في بيان، بتأليف الحكومة وان متأخرة بعد 10 اشهر، أملت في ان يكون لها وقع ايجابي على القطاعات الاقتصادية "وخصوصا في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الاشهر الماضية بفعل الأزمة السياسية". ورأت في رغبة الرئيس ميشال سليمان بوجوب اعتماد الحوار ما يساهم في تنفيس حال الاحتقان والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، معتبرة ان التفجيرات الاجرامية "تستهدف ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على اللبنانيين الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب". واذ اكدت التضامن مع الجيش اللبناني، دعته الى مواصلة تعقب الشبكات الارهابية وسوق أفرادها الى العدالة وإنزال العقاب بحقهم.
وطالبت الهيئات الحكومة بضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا بالتوازي مع الملف الأمني، "وخصوصا أن الاقتصاد كان الأكثر تضررا نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الامر الذي برز في تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، بدل التأثير

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان". وفي ملف اللاجئين السوريين، طالبت الحكومة بضرورة ايجاد حل عاجل لهؤلاء وللعمالة السورية "في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية."

Back to Top

www.assafir.com
إقتصاد
تاريخ المقال: 2014-02-28 AM 02:03

ورقة مشتركة من «الهيئات» و«العمالي» للحكومة

قررت «الهيئات الاقتصادية» بالتعاون والتنسيق مع «الاتحاد العمالي العام» «إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار، خصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

عقدت «الهيئات الاقتصادية»، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعا تناولت خلاله الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، وخصوصا الشأنين الأمني والاقتصادي، ومفاعيل تشكيل الحكومة على القطاعات الإنتاجية. ورحب المجتمعون، بتشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة، آملين أن تنعكس إيجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية، خصوصا في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الشهور الماضية بفعل الأزمة السياسية.

ثمن المجتمعون «مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الوطنية والتوفيقية». مشددين على أن الرغبة المستمرة من قبل الرئيس سليمان على وجوب اعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، لا شك ساهم وسيساهم في تنفيس حالة الاحتقان بين اللبنانيين».

وإذ دان المجتمعون التفجيرات الارهابية التي تهدف بالدرجة الاولى الى ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على أحد من اللبنانيين، الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب الذي يطال مناطق لبنانية عزيزة، شددوا على تضامنهم مع الجيش اللبناني وقيادته، مؤيدين «بالكامل ما يقوم به لكشف الخلايا الإرهابية الموجودة على كامل الاراضي اللبنانية».

وطالب المجتمعون الحكومة، بضرورة «إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا، بالتوازي مع الملف الأمني، خصوصا أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضرراً نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الامر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضا عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان، وعلى هذا الأساس تأمل الهيئات من الحكومة الجديدة، أن تضع خطة بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حالة الركود التي يمر فيها».

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

تناول المجتمعون موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية.
طالبوا الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية، خصوصا في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية.

Back to Top

المستقبل

الجمعة 28 شباط 2014 - العدد 4962 - صفحة 12

الهيئات الاقتصادية تأمل أن ينعكس تشكيل الحكومة إيجاباً على القطاعات وتقرر إعداد ورقة اجتماعية ـ اقتصادية مع الاتحاد العمالي لتسليمها للمسؤولين

رحبت الهيئات الاقتصادية بـ«تشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة»، معتبرين أن «هذه الخطوة كان لها الوقع الإيجابي»، آملين بأن «تنعكس إيجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية».

وطالبت الهيئات الحكومة بـ«ضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً بالغاً، بالتوازي مع الملف الأمني وخصوصاً أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضرراً نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية».

وقررت إعداد ورقة عمل بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية.

جاء ذلك في بيان اصدرته الهيئات بعد اجتماع عقدته برئاسة عدنان القصار، تناولت خلاله الأوضاع العامة في البلاد، خصوصاً الشأنين الأمني والاقتصادي، ومفاعيل تشكيل الحكومة على القطاعات الإنتاجية.

واشار البيان الى أن المجتمعين رحبوا بـ«تشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة»، معتبرين أن «هذه الخطوة وإن أتت متأخرة بعد عشرة أشهر من المشاورات، كان لها الوقع الإيجابي على جميع اللبنانيين»، آملين بأن «تنعكس إيجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الشهور

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الماضية بفعل الأزمة السياسية».

وثمن المجتمعون «المواقف الوطنية والتوفيقية لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، والرامية بشكل أساسي الى تعزيز التواصل بين مختلف الأطياف السياسية»، مشددين على أن «الرغبة المستمرة من قبل الرئيس سليمان بوجوب اعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، لا شك ساهم وسيساهم في تنفيس حال الاحتقان بين اللبنانيين، وخصوصاً أن البلاد أحوج ما تكون الى تعميم مظاهر التكاتف والتضامن من أجل مواجهة الاخطار التي تعصف بلبنان واللبنانيين على مختلف طوائفهم ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية».

ودان المجتمعون «التفجيرين الإرهابيين الأخيرين اللذين ضربا لبنان الأسبوع الماضي، واستهدفا حاجزاً للجيش اللبناني في الهرمل، ومنطقة بئر حسن وأديا الى استشهاد ضباط وعناصر من الجيش ومدنيين أبرياء»، واصفين التفجيرات بـ«الاجرامية وتهدف بالدرجة الاولى الى ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على أحد من اللبنانيين، الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب الذي يطال مناطق لبنانية عزيزة».

وأكدوا «تضامنهم مع الجيش اللبناني وقيادته باعتباره يمثل خشبة الخلاص للبنان، وتأييدهم بشكل كامل ما يقوم به لكشف الخلايا الإرهابية المتواجدة على كامل الاراضي اللبنانية»، داعين إياه الى «مواصلة تعقب تلك الشبكات وسوق أفرادها الى العدالة وإنزال العقاب الرادع بحقهم، حتى يكونوا عبرة لمن يفكر بالاعتداء على الجيش أو المس بكرامته وكرامة جميع اللبنانيين».

ودعوا «القوى السياسية الى مساندة الجيش وابعاده عن التجاذبات السياسية، وتزويده بالعتاد الذي يحتاجها في معركته ضد الإرهاب المنتشر اليوم على كل بقعة لبنانية»، مطالبين الحكومة بـ«ضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً بالغاً، بالتوازي مع الملف الأمني وخصوصاً أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضرراً نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الأمر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضاً عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان. وعلى هذا الأساس تأمل الهيئات من الحكومة الجديدة أن تضع خطة، بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حال الركود التي يمر فيها».

وقرروا «بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها في الاعتبار، وخصوصاً أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

وتناول المجتمعون «موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلاً عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية».

وأعربوا عن «تحسسهم للناحية الانسانية والمأساة التي يواجهها السوريون من جراء الحرب الدائرة في بلدهم، وأهمية انتهاء هذه المأساة في اقرب وقت ممكن»، مطالبين في الوقت ذاته «الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية خصوصاً في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية».

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وقرر المجتمعون «الإبقاء على اجتماعاتهم مفتوحة وذلك من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في البلاد واتخاذ المواقف الملائمة بشأنها».

Back to Top

اللواء

الهيئات الاقتصادية والإتحاد العمالي العام يعدان
ورقة عمل تتضمن رؤية للواقع الاقتصادي والاجتماعي
الجمعة,28 شباط 2014 الموافق 28 ربيع االآخر 1435 ه

المطالب التي تحملها الهيئات الاقتصادية الى الرئيس الجديد للحكومة تمام سلام تتمحور حول آليات الخروج من ازمة الركود والجمود التي ضربت كافة القطاعات الاقتصادية.
الاجواء ايجابية خاصة وان الهيئات اعلنت وفي اكثر من مناسبة عن ان تأليف الحكومة بعث روح ايجابية داخل الاسواق محلياً ودولياً ومن المنتظر ان تعمل الحكومة الجديدة على اعادة الحياة لشرايين الاقتصاد المحلي وللغاية هذه عقدت الهيئات الاقتصادية، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعا تناولت في خلاله الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، وخصوصا الشأنين الأمني والاقتصادي، ومفاعيل تشكيل الحكومة على القطاعات الإنتاجية، وفي نهاية الاجتماع اصدر المجتمعون البيان التالي:
١- رحب المجتمعون في بيان ب «تشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة»، معتبرين أن «هذه الخطوة وإن أتت متأخرة بعد عشرة أشهر من المشاورات، كان لها الوقع الإيجابي على جميع اللبنانيين»، آملين بأن «تنعكس إيجابا على باقي القطاعات الاقتصادية، خصوصا في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الشهور الماضية بفعل الأزمة السياسية».
٢- ثمن المجتمعون في هذا المجال «مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الوطنية والتوفيقية الرامية بشكل أساسي الى تعزيز التواصل بين مختلف الأطياف السياسية»، مشددين على أن «الرغبة المستمرة من قبل الرئيس سليمان بوجوب اعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، لا شك ساهم وسيساهم في تنفيس حال الاحتقان بين اللبنانيين، وخصوصا أن البلاد أحوج ما تكون الى تعميم مظاهر التكاتف والتضامن من أجل مواجهة الاخطار التي تعصف بلبنان واللبنانيين على مختلف طوائفهم ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية».
٣- دان المجتمعون «التفجيرين الإرهابيين الأخيرين اللذين ضربا لبنان الأسبوع الماضي، واستهدفا حاجزا للجيش اللبناني في الهرمل، ومنطقة بئر حسن وأديا الى استشهاد ضباط وعناصر من الجيش ومدنيين أبرياء»، واصفين التفجيرات ب «الاجرامية وتهدف بالدرجة الاولى الى ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على أحد من اللبنانيين، الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب الذي يطال مناطق لبنانية عزيزة».
٤- شدد المجتمعون على انهم «متضامنون مع الجيش اللبناني وقيادته باعتباره يمثل خشبة الخلاص للبنان، وتأييدهم بشكل كامل ما يقوم به لكشف الخلايا الإرهابية المتواجدة على كامل الاراضي اللبنانية»، داعين إياه الى «مواصلة تعقب تلك الشبكات وسوق أفرادها الى العدالة وإنزال العقاب الرادع بحقهم، حتى يكونوا عبرة لمن يفكر بالاعتداء على الجيش أو المس بكرامته وكرامة جميع اللبنانيين».
ودعا المجتمعون في هذا المجال «القوى السياسية الى مساندة الجيش وابعاده عن التجاذبات السياسية، وتزويده بالعتاد الذي يحتاجه في معركته ضد الإرهاب المنتشر اليوم على كل بقعة لبنانية».
وطالب المجتمعون الحكومة بـ»ضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا، بالتوازي مع الملف الأمني وخصوصا أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضررا نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الأمر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضا عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان. وعلى هذا الأساس تأمل الهيئات من الحكومة الجديدة أن تضع خطة، بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حال الركود التي يمر فيها».
٦- قررت الهيئات الاقتصادية «بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار، وخصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

تناول المجتمعون «موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية».

وإذ أعربوا عن «تحسسهم للناحية الانسانية والمأساة التي يواجهها السوريون من جراء الحرب الدائرة في بلدهم، وأهمية انتهاء هذه المأساة في اقرب وقت ممكن»، مطالبين في الوقت ذاته «الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية خصوصا في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية».

وأخيراً قرر المجتمعون «الإبقاء على اجتماعاتهم مفتوحة وذلك من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في البلاد واتخاذ المواقف الملائمة بشأنها».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الهيئات الاقتصادية طالبت الحكومة بالإهتمام بالوضع الاقتصادي بالتوازي مع الملف الأمني

طالبت الهيئات الاقتصادية الحكومة بضرورة ايلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً بالغاً بالتوازي مع الملف الأمني خصوصاً ان الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضرراً نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الأمنية، الأمر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضاً عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان، وعلى هذا الأساس أملت الهيئات من الحكومة الجديدة وضع خطة بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حال الركود التي يمرّ بها.

وقررت الهيئات خلال اجتماع عقدته برئاسة الوزير السابق عدنان القصار بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار، وخصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

وتناول المجتمعون «موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية».

وأعربوا عن «تحسسهم للناحية الانسانية والمأساة التي يواجهها السوريون من جراء الحرب الدائرة في بلدهم، وأهمية انتهاء هذه المأساة في اقرب وقت ممكن»، مطالبين في الوقت ذاته «الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Back to Top

الديار

الديار الاقتصادي ١٨ الجمعة ٢٨ شباط ٢٠١٤

الهيئات الاقتصادية: لإيلاء الوضع الاقتصادي اهتماماً يُوازي الملف الأمني والتنسيق مع الاتحاد العمالي لإعداد ورقة عمل موحّدة

عقدت الهيئات الاقتصادية، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعا تناولت خلاله الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، وخصوصا الشأنين الأمني والاقتصادي، ومفاعيل تشكيل الحكومة على القطاعات الإنتاجية.

ورحب المجتمعون في بيان بـ «تشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة»، معتبرين أن «هذه الخطوة وإن أتت متأخرة بعد عشرة أشهر من المشاورات، كان لها الوقع الإيجابي على جميع اللبنانيين»، آملين بأن «تنعكس إيجابا على باقي القطاعات الاقتصادية، خصوصا في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الشهور الماضية بفعل الأزمة السياسية».

وثمنوا «المواقف الوطنية والتوفيقية لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، والرامية بشكل أساسي الى تعزيز التواصل بين مختلف الأطياف السياسية»، مشددين على أن «الرغبة المستمرة من قبل الرئيس سليمان بوجوب اعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، لا شك ساهم وسيساهم في تنفيس حال الاحتقان بين اللبنانيين، وخصوصا أن البلاد أحوج ما تكون الى تعميم مظاهر التكاتف والتضامن من أجل مواجهة الاخطار التي تعصف بلبنان واللبنانيين على مختلف طوائفهم ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية».

ودان المجتمعون «التفجيرين الإرهابيين الأخيرين اللذين ضربا لبنان الأسبوع الماضي، واستهدفا حاجزا للجيش اللبناني في الهرمل، ومنطقة بئر حسن واديا الى استشهاد ضباط وعناصر من الجيش ومدنيين أبرياء»، واصفين التفجيرات بـ «الاجرامية وتهدف بالدرجة الاولى الى ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على أحد من اللبنانيين، الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب الذي يطال مناطق لبنانية عزيزة».

وأكدوا «تضامنهم مع الجيش اللبناني وقيادته باعتباره يمثل خشبة الخلاص للبنان، وتأييدهم بشكل كامل ما يقوم به لكشف الخلايا الإرهابية المتواجدة على كامل الاراضي اللبنانية»، داعين إياه الى «مواصلة تعقب تلك الشبكات وسوق أفرادها الى العدالة وإنزال العقاب الرادع بحقهم، حتى يكونوا عبرة لمن يفكر بالاعتداء على الجيش أو المس بكرامته وكرامة جميع اللبنانيين».

ودعوا «القوى السياسية الى مساندة الجيش وابعاده عن التجاذبات السياسية، وتزويده بالعتاد الذي يحتاجها في معركته ضد الإرهاب المنتشر اليوم على كل بقعة لبنانية»، مطالبين الحكومة بـ «ضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا، بالتوازي مع الملف الأمني وخصوصا أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضررا نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الأمر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضا عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان. وعلى هذا الأساس تأمل الهيئات من الحكومة الجديدة أن تضع خطة، بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حال الركود التي يمر فيها».

وقرروا «بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار، وخصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

وتناول المجتمعون «موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية».

وأعربوا عن «تحسسهم للناحية الإنسانية والمأساة التي يواجهها السوريون من جراء الحرب الدائرة في بلدهم، وأهمية انتهاء هذه المأساة في أقرب وقت ممكن»، مطالبين في الوقت ذاته «الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية خصوصا في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية».

وقرر المجتمعون «الإبقاء على اجتماعاتهم مفتوحة وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في البلاد واتخاذ المواقف الملائمة بشأنها».

Back to Top

الشرق

«الهيئات» تطالب الحكومة باستراتيجية عاجلة لانقاذ الاقتصاد: يجب ايجاد حل سريع لمشكلة العمالة السورية في لبنان

أملت الهيئات الاقتصادية من الحكومة الجديدة ان تضع بالتعاون معها خطة واستراتيجية عاجلة لانقاذ الاقتصاد اللبناني وقررت بالتنسيق مع الاتحاد العمالي العام اعداد ورقة عمل تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وشددت على ضرورة ايجاد حل سريع للعمالة السورية في لبنان.

عقدت الهيئات الاقتصادية، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، اجتماعا تناولت في خلاله الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، وخصوصا الشأنين الأمني والاقتصادي، ومفاعيل تشكيل الحكومة على القطاعات الإنتاجية.

ورحب المجتمعون في بيان بـ«تشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة»، معتبرين أن «هذه الخطوة وإن أتت متأخرة بعد عشرة أشهر من المشاورات، كان لها الوقع الإيجابي على جميع اللبنانيين»، آملين بأن «تنعكس إيجابا على باقي القطاعات الاقتصادية، وخصوصا في ظل الجمود الذي هيمن على الحركة التجارية على مدى الشهور الماضية بفعل الأزمة السياسية».

وثمنوا «المواقف الوطنية والتوفيقية لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، والرامية بشكل أساسي الى تعزيز التواصل بين مختلف الأطياف السياسية»، مشددين على أن «الرغبة المستمرة من قبل الرئيس سليمان في وجوب اعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي، لا شك ساهم وسيساهم في تنفيس حال الاحتقان بين اللبنانيين، وخصوصا أن البلاد أحوج ما تكون الى تعميم مظاهر التكاتف والتضامن من أجل مواجهة الاخطار التي تعصف بلبنان واللبنانيين على مختلف طوائفهم

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ومذاهبهم وانتماءاتهم السياسية».

ودان المجتمعون «التفجيرين الإرهابيين اللذين ضربا لبنان الأسبوع الماضي، واستهدفا حاجزا للجيش اللبناني في الهرمل، ومنطقة بئر حسن وأديا الى استشهاد ضباط وعناصر من الجيش ومدنيين أبرياء»، واصفين التفجيرات بـ»الاجرامية وتهدف بالدرجة الاولى الى ضرب الاستقرار الداخلي ومحاولة نشر الفوضى والفتنة، لأهداف لم تعد تنطلي على أحد من اللبنانيين، الذين أعلنوا رفضهم لكل أشكال الإرهاب الذي يطال مناطق لبنانية عزيزة».

وأكدوا «تضامنهم مع الجيش اللبناني وقيادته باعتباره يمثل خشبة الخلاص للبنان، وتأييدهم بشكل كامل ما يقوم به لكشف الخلايا الإرهابية المتواجدة على كامل الاراضي اللبنانية»، داعين إياه الى «مواصلة تعقب تلك الشبكات وسوق أفرادها الى العدالة وإنزال العقاب الرادع بحقهم، حتى يكونوا عبرة لمن يفكر بالاعتداء على الجيش أو المس بكرامته وكرامة جميع اللبنانيين».

ودعوا «القوى السياسية الى مساندة الجيش وابعاده عن التجاذبات السياسية، وتزويده بالعتاد الذي يحتاجه في معركته ضد الإرهاب المنتشر اليوم على كل بقعة لبنانية»، مطالبين الحكومة بـ»ضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا، بالتوازي مع الملف الأمني خصوصا أن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضررا نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الأمر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، عوضا عن التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية بالسفر الى لبنان. وعلى هذا الأساس تأمل الهيئات من الحكومة الجديدة أن تضع خطة، بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، واستراتيجية عاجلة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حال الركود التي يمر فيها».

وقرروا «بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العمالي العام إعداد ورقة عمل، تتضمن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم، وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية، على أمل أن يتم أخذها بعين الاعتبار، وخصوصا أن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول».

وتناول المجتمعون «موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية».

وأعربوا عن «تحسسهم للناحية الانسانية والمأساة التي يواجهها السوريون من جراء الحرب الدائرة في بلدهم، وأهمية انتهاء هذه المأساة في اقرب وقت ممكن»، مطالبين في الوقت ذاته «الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية وخصوصا في ظل الأثر

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية».

Back to Top

Error!

الهيئات الإقتصادية: لإيلاء الإقتصاد الإهتمام

لورقة تتضمن رؤية الهيئات و"العمالي" (جوزف بركات)

ناشدت الهيئات الاقتصادية أمس خلال اجتماع عقدته برئاسة عدنان القصار الحكومة بضرورة إيلاء الوضع الاقتصادي اهتماما بالغا، بالتوازي مع الملف الأمني، خصوصا وأن الاقتصاد اللبناني كان الأكثر تضررا نتيجة الأزمة السياسية والتوترات الامنية، الامر الذي برز من خلال تراجع الحركة التجارية، وهبوط الحركة الاستثمارية العربية والأجنبية الوافدة الى لبنان، بدلا من التأثير المباشر على الحركة السياحية في ظل استمرار التحذيرات الخليجية من السفر الى لبنان. وأملت من الحكومة الجديدة، أن تضع خطة، بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية، لإنقاذ الاقتصاد اللبناني وانتشاله من حالة الركود التي يمر فيها.

واعلنت الهيئات وفقاً لبيان أصدرته، انها تعمل بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العمالي العام على اعداد ورقة عمل، تتضمّن رؤية الجانبين لمعالجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي بفعل ما عاناه خلال الفترة الماضية ولا يزال يعانيه لغاية اليوم. وذلك لرفعها الى رئاسة الحكومة والجهات المعنية من وزراء ورؤساء لجان نيابية. وأملت في أن يتم أخذها بالاعتبار، خصوصا وأن الخسائر التي تكبدتها القطاعات الإنتاجية، في خلال المرحلة التي سبقت تشكيل الحكومة تجاوزت المعقول.

وبحثت الهيئات خلال اللقاء، في موضوع النازحين السوريين وتنامي عدد المؤسسات التجارية الخاصة بهم وغير المشروعة على كامل الاراضي اللبنانية، فضلا عن ازدياد معدل العمالة السورية، وتأثير ذلك المباشر على العمالة والمؤسسات التجارية اللبنانية. وطالبوا الحكومة الجديدة بضرورة إيجاد حل سريع لموضوع النازحين السوريين والعمالة السورية خصوصا في ظل الأثر المباشر لها على العمالة والمؤسسات اللبنانية.

الى ذلك، رحّب المجتمعون، بتشكيل الرئيس تمام سلام حكومة المصلحة الوطنية الجامعة، معتبرين أن «هذه الخطوة كان لها الوقع الإيجابي على جميع اللبنانيين، آملين في أن تنعكس إيجاباً على باقي القطاعات الاقتصادية».

وثمّن المجتمعون مواقف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الوطنية الرامية الى تعزيز التواصل بين مختلف الأطياف السياسية، معتبرين أن رغبة الرئيس سليمان باعتماد الحوار، وتوحيد الصف والتخفيف من حدة الخطاب التحريضي ساهم وسيساهم في تنفيس حالة الاحتقان بين اللبنانيين.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.